العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي [تحليل الآثار والمعالجه]

م.ناجي ساري فارس*

المستخلص

تعد ظاهر التضخم والبطالة واحدة من أهم المشاكل التي تواجه مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ومنها الاقتصاد السعودي. إذ إن هناك علاقة قوية بين مستوى التضخم ونسبة البطالة إذ إن الارتفاع في مستوى التضخم يكون مصحوباً بانخفاض في مستوى البطالة، والعكس صحيح إذ يشهد الاقتصاد السعودي موجات متوالية من التضخم والبطالة، ويحاول البحث تحديد هاتين الظاهرتين في الاقتصاد السعودي، إذ تحتل هذه الدولة المرتبة الأولى بإنتاج النفط الخام من بين الدول المنتجة للنفط. لذلك فإن اعتمادها على سياسة نفطية ناجحة، قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. وليس في كل الحالات أن تحقق العوائد النفطية التنمية الاقتصادية المنشودة، فقد يرتفع التضخم وتقل البطالة، أو يرتفع التضخم والبطالة معاً. وفي هذه الحالة فإن طبيعة الاقتصاد السعودي تختلف عن بعض الاقتصادات النامية من حيث مسببات التضخم فإن هذه الظاهرة تعتمد على الاقتصادات الأخرى نتيجة اعتماد هذا الاقتصاد على استيراد أغلب السلع والخدمات من الخارج. أما البطالة فشأنها غير مرتبط بالعناصر الإنتاجية التي تسبب التضخم ورغم ذلك فإن معدل التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي، لا يزال يعاني خللاً هيكلياً وتشوها واضحا في قاعدته الإنتاجية.

الكلمات الرئيسية: التضخم، البطالة، سعر الفائدة، منحنى فيليبس

The Relationship Between Inflation And Unemployment In The Saudi Economy (Impact Analysis And Treatment)

Naji sare Fars **Naji.almalak@uobasrah.edu.iq**

Abstract

The phenomenon of inflation and unemployment is one of the most important problems facing the various economies of developed and developing countries, including the Saudi economy. There is a strong relationship between the level of inflation and the unemployment rate, as the rise in the level of inflation is accompanied by a decrease in the level of unemployment, and vice versa as the Saudi economy is witnessing successive waves of inflation and unemployment. Production of crude oil among the oil producing countries. Therefore, its dependence on a successful oil policy may have a negative or positive impact on various other economic sectors. In all cases, oil revenues will not achieve the desired economic development. Inflation and unemployment may rise, or inflation and unemployment may rise together. In this case, the nature of the Saudi economy differs from some developing economies in terms of the causes of inflation, this phenomenon depends on other economies as a result of

* عضو هيئة تدريسية / جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي

this economy depends on the import of most goods and services from abroad. Unemployment is unrelated to the productive factors that cause inflation. However, the rate of inflation and unemployment in the Saudi economy still suffers from structural imbalances and a clear distortion in its production base.
Keywords: - Inflation, Unemployment, Interest Rate, Philips Curve.

المقدمة

إن ظاهرة التضخم والبطالة تعد من الظواهر المؤثرة على اقتصاديات دول العالم المختلفة ومنها السعودية. وبما أن الاقتصاد السعودي يتسم بخاصيتين أساسيتين هما، اعتماده على النفط وربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. وعليه فإن السعودية تعمل من أجل وضع السياسات الاقتصادية الصحيحة بهدف تنويع مصادر الدخل من خلال تعزيز دور القطاع الخاص، ودعم القطاعات غير النفطية، وتوفير فرص العمل رغم أن السعودية من الدول التي تستقبل العمالة الاجنبية. أما التضخم، فإن السياسة النقدية الاحترازية وعلى مر السنين فقد ضمنت قدرة القطاع المصرفي على مقاومة الصدمات المالية والاقتصادية. لذلك فإن هناك علاقة مترابطة بين التضخم من خلال ارتفاع اسعار السلع والخدمات، والبطالة في مختلف اشكالها .

أهمية البحث

1 – يسلط هذا البحث الضوء على طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة، وماهو تأثير هذه العلاقة على الاقتصاد السعودي .

2 – يحاول البحث رسم سيناريوهات العلاقة بين التضخم والبطالة، وماهو السبيل لتقليل من تأثير التضخم والبطالة على الاقتصاد السعودي .

مشكلة البحث/ يعاني الاقتصاد السعودي من المشاكل الناجمة عن العلاقة بين ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، والاعتماد على الايرادات النفطية (كتحديات) للبحث في آثارها ومحاولة معالجتها.

هدف البحث/ يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم، وماهي آثارها الاقتصادية على الاقتصاد السعودي ومدى إسهام السياسة الاقتصادية العامة في خفض معدلات التضخم والبطالة .

فرضية البحث/ إن البحث يستند إلى فرضية مفادها، توجد علاقة بين البطالة والتضخم لها تأثير على الاقتصاد السعودي، ولأجل التقليل من حدة التضخم والبطالة، فلابد من تنويع مصادر الدخل السعودي من خلال رفع معدلات نمو القطاعات الاقتصادية. وهذا مايجعل من خبراء السياسة الاقتصادية في السعودية، بذل كل الجهود من أجل زيادة معدلات نمو الاقتصاد السعودية .

منهجية البحث/ اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستقرائي الوصفي لتحليل العلاقة بين التضخم والبطالة وآثارها على الاقتصاد السعودي وماهي الحلول للتقليل من حدة التضخم والبطالة من خلال المحاور التالية :–

المحور الأول : – التضخم والبطالة (إطار نظري).

المحور الثاني : – العلاقة بين التضخم والبطالة في المدارس الاقتصادية.

المحور الثالث : – آثار التضخم والبطالة على الاقتصاد السعودي.
المحور الرابع : – العلاقة بين التضخم والبطالة وآثارهما على الاقتصاد السعودي.
الاستنتاجات والتوصيات
الهوامش والمصادر

المحور الأول/التضخم والبطالة: إطار نظري:

ينظر الجميع للتضخم من منظار شمولي، بمعنى ينظر إليه من خلال واقع الاقتصاد وليس من خلال واقع السياسة النقدية فقط التي تراقب كمية النقود وعرضها ومعدلات الفائدة والسياسة الائتمانية وإلى غير ذلك .فالسياسة النقدية تعمل على رفع سعر الخصم أو تخفيضه، أو تتبع سياسة ائتمان متشددة أو متساهلة، وعندما تظهر حالة التضخم يبدأ بكسر الواحد ثم إذا أخرج عن هذه الدائرة يزيد بالاحاد، ثم إذا خرج يزيد بالعشرات، وإذا خرج يبدأ يزيد بالمئات أي يتصاعد بمعدلات متوالية هندسية وليس متوالية عددية. لذلك اذا تجاوز التضخم نسبة (100 %) عند ذلك لنا أن نتوقع طفرات أسرع وأسرع ويصبح هذا الرقم منفلتاً ولاتستطيع عجلة الاقتصاد كبح جماحه، وإذا بقيت القطاعات الانتاجية على حالها لايمكن لنا ان نتوقع انخفاضاً في مسار التضخم أو تراجعاً فيه، أما إذا تطورت هذه القطاعات وتعافت عند ذلك تبدأ عجلة الاقتصاد بالدوران ويبدأ التضخم بالتراجع وأذا كان هناك مؤشر واحد يقيس أداء الاقتصاد فالتضخم هو احد هذه المقاييس لأنه يعطي صورة كاملة عن كيفية أداء هذا الاقتصاد[1].

أما البطالة فمهما يكن نوع البطالة أو شكلها في الدول المتقدمة أو النامية فهي تعبر عن مدة من وقت العمل غير المستخدم خلال مدة زمنية. وأن أبعاد البطالة تتغير تبعاً للموقف الاجتماعي ويمكن قياس البطالة بمقاييس زمنية متماثلة، إذ إن البطالة كمياً ممكنة القياس، وهذا يمثل مسألة جوهرية مهمة لابد من إبرازها[2].

أولا– مفهوم التضخم والبطالة : ـ لقد مر مفهوم التضخم بتطورات واسعة فمن هذه المفاهيم من استند إلى مفهوم النظرية الكنزية ومنها من استند إلى النظرية الكمية للنقود وكذلك التطورات الحديثة في النظريات التي فسرت ظاهرة التضخم ومن ثم فلابد من تعدد التعريفات فضلاً عن تعدد أسباب ومصادر التضخم، وعليه فإن التضخم يعرف على أنه:– عملية الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية طويلة، أي أنه عملية انخفاض مستمر في القيمة الحقيقية للنقود، واتفق كل من النقديين والمؤيدين للفكر الكنزي وكذلك فريدمان على أن التضخم هو ظاهرة نقدية في الأجل الطويل وهو حالة من الارتفاع المستمر للأسعار[3].

وعرف التضخم ايضاً:– أنه حركة صعودية للأسعار تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض .
وكذلك يعني التضخم:– حالة الارتفاع المستمر في الأسعار ويعكس حالة عدم التوازن مابين القطاع النقدي والقطاع السلعي .

وقد عرف التضخم الاقتصادي المشهور (P. Samuelson) معدل التضخم:– على أنه نسبة التغير المئوي في المستوى العام للأسعار الذي يعني أن التضخم يحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، ويحتسب باستخدام الارقام القياسية لأسعار آلاف المنتجات الفردية أي أن الرقم القياسي لسعر المستهلك يقيس الكلفة

السوقية لسلة المستهلك من السلع والخدمات بالمقارنة إلى كلفة تلك الحزمة من السلع والخدمات في سنة معينة. وقد عرف آكلي التضخم:- على أنه عملية التعبير عن الاتجاه الواضح والمستمر في ارتفاع مستوى العام للأسعار، ويمكن النظر إلى التضخم على أنه حالة عدم التوازن (disequilibrium) وأنه يجب تحليلها باستخدام التحليل الديناميكي وليس باستخدام التحليل الساكن. وعرف التضخم أيضاً:- أنه عملية الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار نتيجة نمو عرض النقود بمعدلات عالية[4].

وقد أكد فريدمان أيضاً أن التضخم هو اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها وأن ظاهرة الإفراط في عرض النقود هي المسؤولة عن ظاهرة التضخم، ينبغي علينا ألا نبحث فقط العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات، وأنما على أساس مقدار تأثيرها في زيادة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي من كمية النقود نفسها .

إن تعريفات التضخم التي تستند إلى النظرية الكمية للنقود ترى أن التوسع في عرض النقود وهو السبب وأن الارتفاع في الأسعار هو النتيجة أنما هو محل شك فيما يتعلق بإثباتها من الناحية الميدانية، لأنه في ألمانيا ظهرت حالة عكسية للعلاقة بين السبب والنتيجة[5].

أما مفهوم البطالة بالمعنى الاقتصادي والذي ينحصر بعنصر العمل ويقصد به العاطلين عن العمل، وقد يؤخذ بعدة مفاهيم للعاطلين عن العمل ومنها :-

فالبطالة تعرف:- على أن العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا ولكنهم متعطلين عن العمل وقت الإحصاء أو التعداد. وهذا التعريف لا يشمل إلا من كان يعمل سابقا، ولكنه لا يشمل مثلا الخريجين الجدد الذين يبحثون عن عمل ولم يكونوا في السابق ضمن قوة العمل[6]، لذلك فإن ظاهرة البطالة تعاني منها الدول والحكومات وخاصة الفقيرة منها، إذ إن لهذه الظاهرة تبعات سلبية على المجتمعات وتظهر تلك التبعات على شكل أمراض نفسية واجتماعية خطيرة تتحول إلى حد الإجرام[7].

لذلك يتحول الكثير من الفقراء إلى متسولين يستجدون قوت يومهم بذل ومهانة يصعب معالجتها في المستقبل، لأنها إذا استغلت فإن علاجها يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والمال[8].

إذن فالبطالة هي ظاهرة اقتصادية، وطبقا لتعريف منظمة العمل الدولية:- فإن العاطل هو كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. ويتضح من التعريف على أن ليس كل من لا يعمل عاطلاً فالتلاميذ والمعاقون والمسنون والمتقاعدون ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل[9].

ثانيا- أسباب التضخم والبطالة .- عندما يحدث تحول بعض المستهلكين من سلعة إلى سلعة أخرى بسبب (الذوق أوالتفضيل) مثلا، وعندما يؤدي هذا التحول إلى ارتفاع سعر السلعة الثانية بسبب زيادة الطلب عليها، أو عدم تغير سعر السلعة الأولى لأسباب معينة، كارتفاع متوسط تكلفة إنتاجها لانخفاض حجم الإنتاج بسبب انخفاض الطلب عليه. وبالتالي فإن تحول المستهلكين من السلعة الأولى إلى السلعة الثانية، سيحدث ارتفاعاً في متوسط سعريهما، ولو حدث ذلك بين مجموعة كبيرة من السلع المتنوعة تستمر ارتفاعات الأسعار ويحدث التضخم .ويعرف التضخم في مثل هذه الحالة بالتضخم الناجم عن تغيير هيكل .الطلب الكلي،

أوباختصار (تضخم لتحول الطلب). ولهذا تعددت مسببات نشوء التضخم في الاقتصاد سابقا وحتى يومنا هذا، وعُدت تلك المسببات مصادر لنشوء التضخم، وهذه المسببات هي كما يأتي [10] : –

1 – تضخم ينشأ لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات كمية السلع والخدمات المتاحة في المجتمع . ويقال أن هناك نقود اً كثيرة تطارد سلعاً قليلة. وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخما ملموسا. ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك، ما يسمى بعجز الميزانية العامة للدولة أو العجز المال. فعندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية يظهر ما يسمى بالعجز المالي عند قيام الدولة بتغطية ذلك العجزعن طريق إصدار النقود أوطبع النقود من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لايقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد، مما يخلق كميات نقدية كبيرة مع ثبات الإنتاج[11].

2– التضخم الناشئ عن دفع التكاليف:– يميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع كلما ارتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في فترة زمنية محددة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها والعكس صحيح. وترتفع تكاليف الإنتاج عادةً نتيجة أسباب عديدة: كارتفاع أجور العمل بمعدلات تفوق الزيادة في إنتاجيتهم، أو نتيجة لارتفاع أسعارها في البلد المصدر أو انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد المستورد وهكذا، ويبدو في كل هذه الأحوال أن ارتفاع الأسعار يصبح أمراً مفروضاً منه من أجل تغطية تكاليف الإنتاج، وقد واجهت الولايات المتحدة مثل هذا التضخم سنة 1949 نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني بالنسبة للدولار .

3 – التضخم المشترك :– وهو تفاعل عوامل كل من سحب الطلب ودفع التكاليف[12].

لدفع التضخم إلى الظهور، بمعنى أنه ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة، بدون تغير في حجم الإنتاج، وأن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافها. ولعلاج ذلك لابد من إتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعى إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج في آن واحد

4– التضخم المستورد:– ويظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة كما هو في حالة الأردن. ويعرف هذا النوع على إنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية وبتلك الأسعار

التضخم الهيكلي:– ويحدث هذا التضخم نتيجة حدوث زيادة غير متوازنة في الطلب وزيادة التكاليف في بعض الصناعات الرئيسة، على الرغم من الطلب الكلي الإجمالي في حالة توازن مع العرض الإجمالي في الاقتصاد القومي ككل. وبعبارة أخرى فإنه يحدث حين ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية في الإنتاج التي تدخل كمواد أولية أو وسيطة في إنتاج السلع الأخرى، مما يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع أسعار هذه السلع الأخرى، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار[13].

أما الأسباب التي تظهر فيها البطالة فهناك العديد من الأسباب منها مايلي[14] : –

1 – الأزمات الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى التراكم في الإنتاج، ولا يقابلها الزيادة في الاستهلاك بسبب الاكتفاء والإشباع من تلك المنتجات في داخل البلد من جهة وصعوبة الحصول على الأسواق الخارجية لتصريف تلك البضائع من جهة أخرى مما يدفع أصحاب الشركات والمعامل إلى أن يقوموا بتسريح مجموعة كبيرة من العاملين بحجة تلك الأزمة.

2 – المنافسة الحادة والقوية بين أصحاب الشركات ذات الإنتاج المشترك على أساس الجودة والسعر مما يؤدي بمجموعة كبيرة من أصحاب تلك الشركات إلى قلق شركاتهم لعدم قدرتهم على تحمل تلك المنافسة بسبب تكاليف الإنتاج وأسعار السوق، وهذا يؤدي إلى تسريح أعداد هائلة من العاملين فيصبحون عاطلين عن العمل .

3 – تدخل الدول في السير العادي لعمل السوق الحرة، ولاسيما فيما يخص تدخلها لضمان الحد الأدنى للأجور إذ إن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبتالي خلق الثروات.

4 – يمكن أن ينشأ جمود الأجور النقدية نتيجة لوجود نقابات العمال ترفض أي تخفيض للأجور النقدية أو نتيجة لوجود القوانين التي تضع حدوداً دنيا للأجور، أو نتيجة لعدم رغبة رجال الأعمال في تخفيض في الأجور في حالة توافر العمال الراغبين في العمل عند مستويات أدنى للأجور، كذلك الاحتفاظ بالعمال المهرة المتوافرين بمؤسساتهم.

ثالثا– أنواع التضخم والبطالة:- نوجز فيما يلي أنواع التضخم وكما ياتي[15]:-

1 – تضخم جذب الطلب:- وينشأ من أرتفاع مقدار الانفاق الحكومي والخاص على السلع والخدمات بشكل يتجاوز مقدار المعروض منه مما يدفع البائعين إلى رفع أسعار السلع والخدمات.

2 – التضخم المتدرج أو الزاحفCreeping inflation:- وهذا النوع من التضخم الذي يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار حتى خلال فترات يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً.

3 – التضخم المكبوتSuppressed inflation: – والذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من لارتفاع عن طريق سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار. على أن ذلك لا يمنع الجمهور من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق .

4 – التضخم المفرط Hyper inflation: – الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جداً وتزداد فيه سرعة تداول النقود، وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستورد للقيم. فإذا استمر ذلك الوضع فإنه يؤدي إلى انهيارالنظام النقدي وتنهارمعه قيمة الوحدة النقدية، كما حدث في ألمانيا عامي(1923،1921) وكما حدث في هنغاريا عام (1945) بعد الحرب العالمية الثانية، وهذه حالات اقترنت بالحروب والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي[16].

أما أنواع البطالة فأننا نوجزها بالاتي[17]:-

1– البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment :- وهذه البطالة ناتجة عن انتقال بعض أفراد القوة العاملة من عمل إلى عمل آخر بسبب التطور التكنولوجي والرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل علمي أعلى أو الرغبة في الانتقال من منطقة إلى أخرى أو التوسع في بعض الصناعات. والمعروف أن هذا الانتقال لا يتم في يوم وليلة، بل يستغرق مدة من الزمن، إذ يقوم الفرد إثناء فترة الانتقال بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بوصفة حالة بطالة، وهذه البطالة تعتبر ظاهرة طبيعية مؤقتة في أي مجتمع من المجتمعات، وهي لا تتعارض مع وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل كما أشارإلى ذلك كينز.

2– البطالة الهيكلية Structural Unemployment :– تعرف البطالة الهيكلية على إنها (حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة العمل المتوفرة).

3– البطالة المقنعةDisguised Unemployment:– وهي التحاق أشخاص بوظائف يتقاضون عليها أجورا بالرغم من أنهم لا يساهمون في الإنتاج على الإطلاق، فمثلاً وظيفة تحتاج إلى موظف واحد فقط ويتم توظيف ثلاثة أشخاص فيها، ومن ثم اثنين منهم يعانون من بطالة مقنعة، وهم يمثلون عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون نقص الكمية المنتجة، وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم .

4– البطالة الموسميةSeasonal Unemployment:– هذه البطالة تظهر في موسم وتختفي في موسم آخر، فمثلاً في أوقات جني محصول الحمضيات يزداد الطلب على العمال الزراعيين ثم يقل الطلب عليهم حتى مجيء موسم محصول أخر، ويمكن تفادي مثل ذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساساً، ويلاحظ أخيراً أن البطالة الموسمية تظهر في مجالات الصناعات الغذائية كمعاصر زيت الزيتون وصناعة الثلج والمرطبات.

5 – البطالة الدوريةCyclical Unemployment:– يظهر هذا النوع متأثراً بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه فعند دخول الاقتصاد في دائرة الركود الاقتصادي والتراجع تظهر حالة البطالة الدورية، وحينما يشهد الاقتصاد حالة الرواج والازدهار فإن هذه البطالة تختفي ويسود التشغيل الكامل داخل الاقتصاد الوطني[18].

رابعا– آثار التضخم والبطالة:- لاشك إن التضخم مثله مثل البطالة يؤدي إلى تراجع مستوى الرفاه العام للمستهلك كما يترك آثاراً اقتصادية واجتماعية ضارة بالنسبة للأفراد والمجتمع على حد سواء وسوف نوجز منها آثار التضخم مايلي[19]: –

1– آثار إعادة توزيع الدخل:– إذ إن التضخم يعني الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، فإنه سيؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ولذوي الدخول المحدودة ، وهكذا فإن التضخم يتضمن الكثير من المعاناة وأحياناً الحرمان لطائفة كبيرة من الناس في المجتمع .

2 – ضعف الادخارات والاستثمار:– يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأسعار إلى إضعاف الحوافز الفردية على الادخار والاستثمار، والتوجه بدلاً من ذلك نحو الإنفاق الاستهلاكي الآني، هرباً من ارتفاع الأسعار المتوقع، وهذا بدوره سيعيق تيار المدخرات نحو مؤسسات الادخار مما يضعف بالتالي فعالية المؤسسات والأسواق المالية، ويؤدي إلى إضعاف حوافز الاستثمار .

3– الأثر على أسعار الفائدة :– لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في الاعتبار معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر، ألأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة التضخم(Inflation Premium) إلى العائد على أموال المقترضين، ومن هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الاسمي (Nominalinterest Rate) وسعر

الفائدة الحقيقي (Real interest Rate) والأخير هو معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم.

4- عدم الثقة بالنقود الوطنية:- وذلك لانخفاض قيمتها وهذا ما يعطل دورها في الاقتصاد كوحدة حساب عادلة.

5- سوء تخصيص الموارد:- إذ تتجه أغلب الموارد الاقتصادية إلى المضاربة والابتعاد عن الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة عرض السلع. إذ يقوم المواطنون بالمضاربة في قطاع الأراضي والسيارات وكل ماهو يدر ربحاً سريعا وخلال فترة قصيرة مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقد الذي يعد عاملاً مهماً في ارتفاع الأسعار.

6- تدني مستويات المعيشة:- لأفراد المجتمع وخاصة الفئات ذوي الدخل المحدود(العمال والموظفين وغيرهم) وذلك ناجم عن العلاقة العكسية بين ارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى الحقيقي للدخل. إذ أن ارتفاع الأسعار بنسبة (10 %) يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخل بنفس النسبة ولكون الأجور لا ترتفع إلا بقرار حكومي أو بقرار أصحاب العمل، فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور مستوى معيشة الطبقة الوسطى لذلك يقال عن التضخم إنه يفقر الفقير ويغني الغني.

7- يؤدي التضخم إلى انتشار أمراض:- اجتماعية خطيرة كالرشوة والفساد الإداري وانحلال القيم الأخلاقية[20].

أما اثار البطالة فإن هناك العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية ويمكن إيجاز بعضها فيما يلي[21]: -

1 – إهدار الكثير من موارد المجتمع.

2 – انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستهلاك والاستثمار.

3 – انتشار الجرائم المختلفة كالسرقات وحوادث القتل.

4 – تفكك المجتمع بسبب الشعور بالظلم الاقتصادي والاجتماعية وأضراره النفسية الخطيرة. لذلك **فإن من آثار البطالة على الفرد والأسرة والمجتمع تتركز فيما يلي[22]: -**

آثار البطالة على الفرد اقتصاديا: (تفقده الدخل). صحياً: (تفقده الحركة). نفسياً: (يعيش في فراغ). اجتماعياً: (ينتقم من غيره). أما آثار البطالة على الأسرة: (تتمثل في فقد رب الأسرة الشعور بالقدرة على تحمل المسؤولية والتوتر والقلق).

أما آثار البطالة على المجتمع تتمثل اقتصادياً: في (تعطل طاقات قادرة على الإنتاج). أما آثار البطالة اجتماعيا: (فهي الشرور والجرائم نتيجة الفراغ والقلق)[22] .

المحور الثاني/العلاقة بين التضخم والبطالة في المدارس الاقتصادية

لاشك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيساً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن

الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، إذ إن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية. ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة والتي يعبر عنها بالمنحنى المعروف بـ (منحنى فيلبس) Philips Curve. وهو منحنى توضح كل نقطة عليه مستوى معين من البطالة والمستوى المقابل له من التضخم. وينسب هذا المنحنى للاقتصادي فيلبسA.W. Philips والذي قام عام 1958 بدراسة العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية وبين معدل البطالة خلال الفترة (1861- 1957)، ليجد علاقة عكسية مستقرة بين المتغيرين. استنتج فيلبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية (i2) سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل(U1) يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور[23]. وكما يوضح في الشكل (1) الآتي .

وقدم الاقتصاديون المؤمنون بمرونة الأسعار والأجور تفسيراً لمنحى فيليبس مبنيا على العرض والطلب، ووفقا لوجهة نظرهم فإن فائض عرض العمل يجبر العمال على قبول نمو منخفض في الأجور، ويبدو أن العمال يترددون أحيانا في تقديم خدماتهم عند معدلات أجور أقل من السائدة وعندما ينخفض الطلب في سوق العمل فإن المنشات تكون على استعداد لدفع أجور أعلى بسبب ندرة العمال وبشكل متسارع، وذلك أن كل شركة أو مجال صناعي يجد نفسه مضطرا لعرض معدلات أعلى بتقليل عن معدلات الأجور السائدة لاجتذاب العمالة المناسبة من شركات وصناعات أخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :$Wt = a_0 + a_1(1/u_t)$ إذ[24]

Wt :معدل الأجور خلال فترة زمنية ولتكن t

Ut : – معدل البطالة خلال فترة زمنية ولتكن t

a_0 : – ثابت يحدد موقع منحنى فيليبس

a_1 : – ميل منحنى فيليبس

الشكل (1)
العلاقة بين البطالة والتضخم

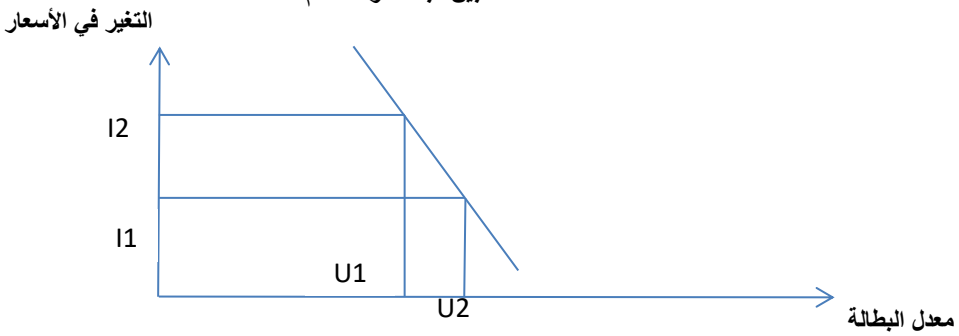

المصدر :- طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009، ص 425 .

أن المجتمع يعمل دائما في ظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وأن المجتمع تسوده ظروف المنافسة الكاملة دائما وأن مرونة الأسعار أو الأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل في السوق، في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في المجتمع وإذا وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل ويعود التوازن. كما أن التضخم عند الكلاسيك هو ظاهرة

نقدية بحتة تكون نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع بنسبة معينة والتي يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، إذ يكون الإنتاج ثابتا وكذلك العمالة لأن المجتمع يعمل في ظل ظروف التوظيف الكامل[25] ،وطبقا لذلك فإنه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم والشكل (2) الآتي يوضح لنا ذلك، فإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع قدرت بالمسافة (AB) فعند زيادة كمية النقود فهذا يؤدي إلى أرتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان. أما التحليل الكنزي فعند ما عجزت النظرية الكلاسيكية عن تفسير ظاهرة البطالة التي سادت في ثلاثينيات القرن الماضي بمعدلات كبيرة واستمرارها لفترة زمنية طويلة توافر الظروف المواتية لظهور النظرية الكينزية .وقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية، إذ أنه يرى ما يلي[26] :-

1 – أن الأجور عادة ما تكون مرنة في الاتجاه الصعودي وليس في الاتجاه النزولي بسبب وجود النقابات العمالية .

2 – وجود الإحتكارات في مجال الإنتاج، التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم.

3 – أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الإتجاه النزولي فهذا لا يضمن تحقيق التوظف الكامل لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة أو زيادتها.

الشكل (2)
العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم

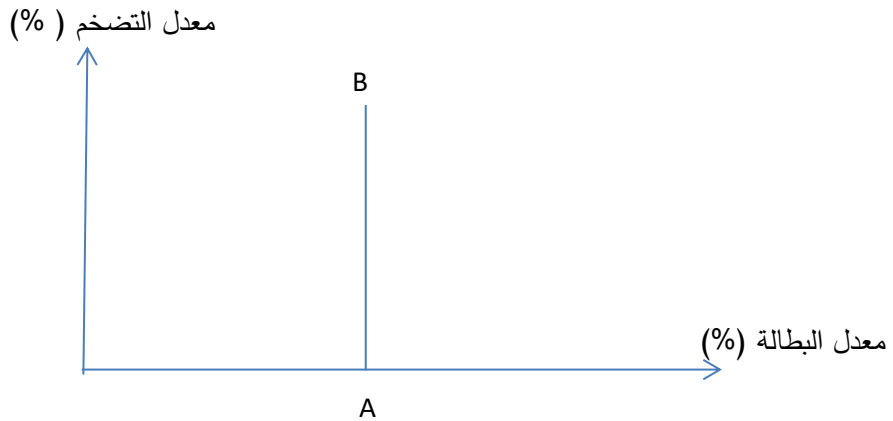

المصدر :- قنوني حبيب (وآخرون)، البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990 - 2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (11)، جامعة معسكر، الجزائر، ص 116 .

لقد تحدى أنصار نظرية التسارع التضخم بقوة فكرة علاقة المفاضلة المستمرة بين معادلة التضخم والبطالة، وقد بينت هذه النظرية بأن المبادلة موجودة في الأجل القصير فقط لخضوع العمال للخداع النقدي لذلك تم إدخال في تحليل منحى فيليبس توازيا مع إعادة تعريف متغيرات فائض الطلب متغير يمثل توقعات الأسعار. حيث [3] $\pi\ t$ يعبر عن متغير معدل التضخم المتوقع، الحد الثاني يشير إلى فائض الطلب المعبرعنه كفجوة بين معدلي البطالة الطبيعي والفعلي. إن إدخال متغير التضخم المتوقع بمعلمة مساوية للواحد، تكون مدخلة بالكامل في تغيرات معدل التضخم الفعلي، وأن هناك غياباً للخداع النقدي. فالأفراد يكونون مهتمين

بالقوة الشرائية الحقيقية المتوقعة للنقود التي يدفعون ويحصلون عليها، وهي تلك التي تأخذ التضخم المتوقع بالحسبان، وهو ما يعني الغياب التام لعنصر المفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل، لما تكون التوقعات محققة تماما. ومن خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن المحرك الوحيد لمنحنى فيلبس من وضعية التوازن لوضعية أخرى هو متغير وهذا ما يعكس النظرة التي كانت سائدة في بداية التضخم المتوقع الذي عوض كل متغيرات الموجه السبعينيات من القرن الماضي[27]. ويدعي أنصار نظرية التسارع التضخمي بأن التضخم يقوي النشاط الاقتصادي لو أنه كان غير متوقع من خلال تفاجؤ المنتجين بارتفاع أسعار سلعهم بصورة أسرع من الزيادة في التكاليف، ويعمدون إلى التوسع في نشاطهم وزيادة مستوى التشغيل وفائض الطلب، ويختفي ذلك بمجرد أن πt^3 وترمي المعادلة السابقة على أن المبادلة ستكون بين التضخم المتوقع يصبح التضخم متوقعاً تماماً أي :

$$\pi\ t\ ^3 -\ _3(\ Ut\ \ -U^*\ \ ) = 0$$

ويعني ذلك أن معدل البطالة قد أصبح عند مستواه الطبيعي، ومنه لن تكون هناك مبادلة بين التضخم والبطالة وهو الشيء الذي يتعارض مع منحى فيلبس الأصلي. لقد شكل استعمال فرضيتي المعدل الطبيعي للبطالة وتسارع التضخم اللتين غيرتا جذريا نظرة الاقتصاديين حول منحنى فيلبس في الستينات من القرن الماضي، تأييدا قويا للحجة القائلة أن هذا المنحنى يكون عموديا في الأجل الطويل. وتنطلق الفكرة للمعدل الطبيعي حسب (فريدمان) من كون التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات لترتفع الأسعار وتتجاوب الأجور النقدية ببطء وتنخفض الأجور الحقيقية، وتنقل منحنيات الطلب على العمل للأسفل فتنخفض البطالة. لقد اعتمد هذا المسار على التوقعات الخاطئة حول التضخم، لكن عدد العمال تنخفض لديهم القوة الشرائية نتيجة مغادرة وظائفهم أو يفاوضو ن على أجور نقدية أعلى، وفي كلتا الحالتين يعود معدل البطالة إلى مستواه الأصلي في الوقت الذي يبقى معدل التضخم الجديد ثابتاً [28] .

وبالتالي فإن جمود الأجور والأسعار يؤدي إلى اختفاء التضخم، ومن ثم لا تكون هناك علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، كما يوضح الشكل (3) أنه لا توجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة [29] .

الشكل (3)
العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم

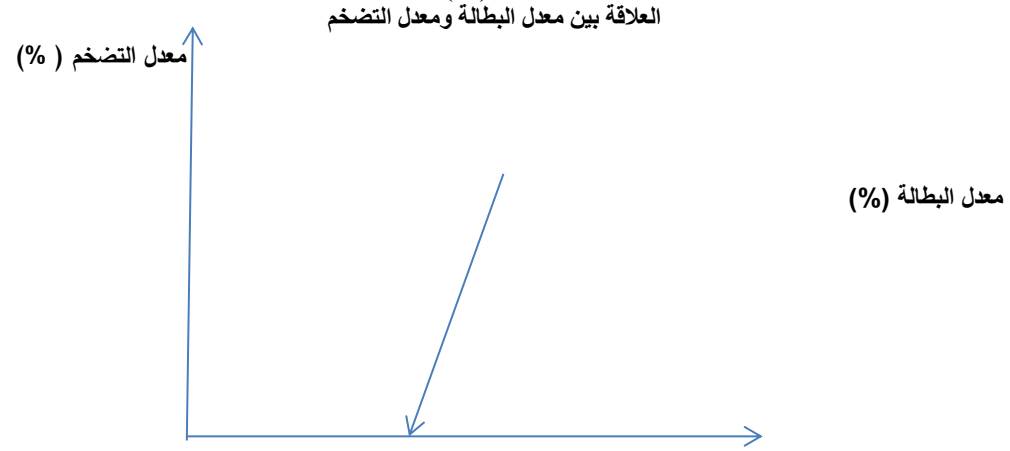

المصدر :- قنوني حبيب (واخرون)، البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990 - 2013) ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (11)، جامعة معسكر، الجزائر، ص117 .

وقد ظهرت الحاجة إلى نظرية جديدة لتفسير هذه الظاهرة، ووفقا لهذا التحليل فإن الشيء الذي يحدد العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم هو مستوى النمو في الطلب الكلي. وتتوقف العلاقة بين معدلي البطالة والتضخم على مرونة منحنى العرض الكلي وظروف التوظف في الاقتصاد كما هو موضح في الشكل (4)[30] .

الشكل (4)
أثر زيادة الطلب الكلي على مستوى التوظيف ومستوى الأسعار

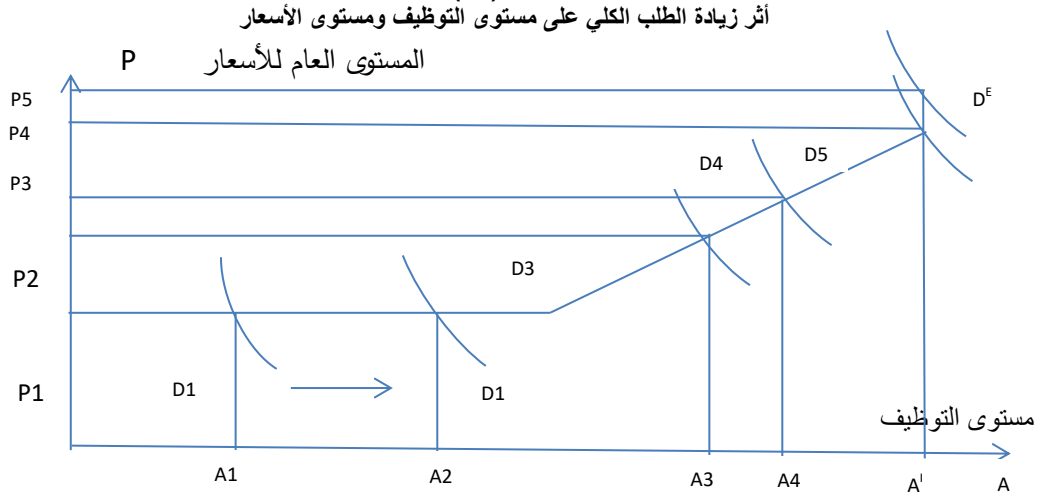

المصدر: - قنوني حبيب (واخرون)، البطالة والتضخم في الجزائر ، دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990 - 2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (11)، جامعة معسكر، الجزائر، ص 117.

من هذا الشكل اعلاه نلاحظ أنه إذا كان [31] .

1 – منحنى العرض الكلي عديم المرونة:– ويتحقق ذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة توظيف كامل ومن ثم فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط ولا يتأثر مستوى التوظيف، وبالتالي لاتوجد علاقة بين معدل البطالة وهذا يتفق مع التحليل الكلاسيكي .

2 – منحنى العرض الكلي لا نهائي المرونة :– ويتحقق ذلك في حالات الكساد أذ يوجد قدر كبير من الموارد عاطلا، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في زيادة مستوى التوظيف فقط، ومن ثم تقل البطالة بينما لا تتأثر الأسعار وبالتالي لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كما تم توضيحه وفقا للنظرية الكينزية في صورتها الأولى.

3 – منحنى العرض الكلي موجب الميل : – وفي هذه الحالة يوجد قدر من الموارد بدون استغلال أي توجد بطالة، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس جزئيا في زيادة مستوى الإنتاج والتوظيف وتقل البطالة، وجزئيا في ارتفاع الأسعار أي يزداد معدل التضخم، وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، وهذه الفكرة جاء بها الكينزيون الجدد والتي تمثل الأساس في منحنى فيليبس .

المحور الثالث/العلاقة بين التضخم والبطالة وآثارهما على الاقتصاد السعودي

يعتقد أن هناك علاقة قوية بين مستوى التضخم ونسبة البطالة، إذ الارتفاع في مستوى التضخم يكون مصحوبا بانخفاض في مستوى البطالة، والعكس صحيح. وأول من أشار إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي النيوزيلندي ويليم فيليبس في عام 1958، حين لاحظ هذه العلاقة في الاقتصاد البريطاني على مدى 100 عام. وعلى الرغم من بساطة الاستنتاج، إلا أن هذا الموضوع أصبح من أهم الأدوات المستخدمة في النظرية الكينزية، نسبة إلى الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز، وحصل فيما بعد سبعة أشخاص على جائزة نوبل في الاقتصاد لأعمالهم المتعلقة بمنحنى فيليبس، بين مؤيد ومعارض. فما علاقة الاقتصاد السعودي بمنحنى فيليبس؟ إن أردنا معرفة صحة هذه المفاهيم في الاقتصاد السعودي، فيمكننا دراسة علاقة مستوى التضخم في المملكة بمستوى البطالة على مدى سنين طويلة. وبالاعتماد على ما هو متوافر من بيانات وعلى فرض أنها بيانات صحيحة وتعبر عن الواقع الاقتصادي، فسنجد أن منحنى فيليبس كان ينطبق إلى حد كبير في سنوات عديدة، إذ كان التضخم تحت السيطرة، لكن على حساب ارتفاع مستوى البطالة، وهو ما يتنبأ به منحنى فيليبس. إلا أنه في السنوات الأخيرة، خصوصا منذ عام 2008، بدأنا نشاهد ارتفاعا في مستوى التضخم مع ارتفاع في مستوى البطالة! وهذا يطرح تساؤلات عديدة عن سبب ذلك. لا نعلم تفسيرات مؤكدة لها، إلا أن طبيعة الاقتصاد السعودي المختلفة عن كثير من اقتصادات العالم، قد يعطي بعض الأجوبة. أولها أن أبرز مسببات التضخم في المملكة خارجية المصدر بحكم أن الاقتصاد السعودي يعتمد على الاستيراد في معظم السلع والخدمات التي ارتفعت في السنوات الأخيرة لأسباب دولية، بينما مستوى البطالة شأن داخلي غير مرتبط بشكل مباشر بعناصر الإنتاج المسببة للتضخم، كما هو الحال في الدول الكبرى[32] هذا يعني أن متخذ القرار في المملكة يواجه صعوبة أكبر من نظيره في الدول الكبرى في مكافحة البطالة، حيث لا يستطيع تحديد نسبة التضخم اللازمة لخفض البطالة، فتكون هناك مخاطرة كبيرة عند قيامه بذلك بشكل قد لا يجعله قادرا على ضبط مستوى التضخم. على سبيل المثال، بعض القرارات الأخيرة الموجهة لمحاربة البطالة، رغم أهميتها وحاجة البلاد إليها، إلا أنها قد تخرج التضخم عن طوره، وبالتالي قد تخلق مشكلات أكبر من حل البطالة ذاتها. هناك ما يعرف بمؤشر البؤس وهو، في أبسط صوره، عبارة عن جمع نسبة التضخم ونسبة البطالة للحصول على عدد يعبر عن مدى البؤس أو الشقاء

في البلاد[33]. على سبيل المثال، كان مؤشر البؤس في سنوات عديدة في أمريكا دون (7%)، ثم ارتفع إلى فوق (10%) في عهد الرئيس نيكسون، ونحو (16%) في عهدي فورد وكارتر، ثم عاد إلى نحو (7%) في عهد كلينتون، والآن هو نحو(11%). ويرتفع هذا المؤشر بحدة عندما ترتفع نسبتا البطالة والتضخم معا، إلا أنه عندما يصدق منحنى فيليبس فإن ارتفاع التضخم يصحبه انخفاض في مستوى البطالة، والعكس صحيح، ما يحد من ارتفاع هذا المؤشر. ومن الأسباب الأخرى التي قد تفسر عدم انطباق منحنى فيليبس في السنوات الأخيرة طبيعة البطالة في المملكة. في كثير من الدول نجد أن أبرز مسببات البطالة تعود إلى الدورة الاقتصادية إذ ترتفع البطالة في فترات الركود الاقتصادي وتنحسر في فترات الازدهار، بينما البطالة في المملكة لا تتأثر كثيرا بالدورة الاقتصادية لكونها بطالة هيكلية، سببها نقص المهارة اللازمة لبعض الأعمال ووجود العمالة الأجنبية البديلة التي تؤدي العمل المطلوب بأقل سعر وغالبا بكفاءة أعلى لكن من المؤكد أن تحليل الاقتصاد السعودي يجب أن يراعي طبيعة الاقتصاد السعودي المختلف عن كثيرة من دول العالم. وأخيراً رغم أنني أعتقد أن معالجة البطالة في المملكة يجب أن تكون في أعلى أولويات متخذ القرار خصوصا الجانب النسائي الذي يعاني بشكل أكبر بكثير من الرجال ورغم علينا جميعا أن نقبل بأن لا حل للبطالة دون وجود نسبة من التضخم، على الأقل على المدى القصير. كما يتفق عليه الكينزيون والنقوديون كلاهما، ولابد أن يكون هناك تنسيق بين الأطراف المعنية من متخذي القرار، فنتفادى قيام طرف بمحاربة التضخم من جهة وآخر بمحاربة البطالة من جهة أخرى. مع أن الانتصار على أي من هاتين الآفتين يكون على حساب الأخرى، وتتفاقم المشكلة في غياب التنسيق الزمني والكمي والنوعي بين هذه الأطراف[34].

يعد القطاع النفطي في السعودية القطاع الرئيسي بعد القطاع العام الذي يعتبرالسلطة الرسمية المسيطرة على النشاطات الاقتصادية الرئيسة، ولديها اقتصاد قائم على النفط والذي يعتبر الممول الرئيسي للموازنة العامة. وقد تطورالاقتصاد السعودي بوتيرة أبطأ في عام 2013، وحقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي معدل نمو سنوي بلغ (8،3%) متراجعاً من (8،5 %) في عام 2012 متأثراً بالضعف في قطاع النفط، وكان قطاع النفط قد انكمش بنسبة (6،0 %) في عام 2013. أما في عام 2014، فقد أدت التغيرات في عوامل السوق النفطية دوراً اساسياً في نمو الاقتصاد السعودي. وعلى الرغم من أن أسعار النفط قد حافظت على استقرارها النسبي في الشهر الأول من عام 2014، إلا إننا لا نستبعد التأثير السلبي المحتمل للزيادة التدريجية في حجم العرض النفطي العالمي. وهو ما يؤثر سلباً على المركز المالي السعودي[35].

وقد أعلنت السعودية أن هناك توازناً في الموازنة العامة في عام 2014، وقد جاءت هذه الموازنة مختلفة عن السابقة والتي كانت تتسم بأن هناك وجود فوائض في الميزانية العامة. ففي ميزانية عام 2014 تتساوى الإيرادات والمصروفات عند مستوى حوالي(228) مليار دولار[(36)]. كذلك من المرجح أن تتأثر الإيرادات النفطية التي تمثل حوالي (90%) من إيرادات الدولة بفائض العرض النفطي وحدود مدى أسعار النفط. كذلك يقدر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عام 2013 بحوالي (8،3 %)، أي أقل بكثير من نسبة (81،5 %) التي حققها عام 2012 . ومن جهة أخرى فالإنفاق في الموازنة السعودية قد شهد زيادة حادة على مدى السنوات الماضية يتجه إلى الانخفاض في عام 2014 [(37)].

لذلك يتسم الاقتصاد السعودي بخاصيتين أساسيتين هما اعتماده على النفط وربط سعر الصرف بالدولار الإمريكي، الإيرادات النفطية تشكل هذه الإيرادات نحو(90%) من إيرادات المالية العامة للحكومة المركزية ونحو(85%) من عوائد الصادرات بينما يشكل قطاع النفط أكثر من (40%) من إجمالي الناتج المحلي الكلي. وقد ربطت السعودية صرف الريال السعودي بالدولار الامريكي والذي يعادل (75،3) ريالاً للدولار منذ عام[38] 1986 .

وقد ارتفع معدل أسعار المستهلك (التضخم) في السعودية على أساس سنوي، بنسبة (3 %) عام 2015، وقد بلغ متوسط معدل التضخم (2،2%) عام 2012 مقابل (5،3%) عام 2013، وقد كان معدل التضخم في عام 2014 بلغ (7،2 %) [39] .

ويرتبط النشاط الاقتصاد السعودي بالقطاع النفطي، فقد تأثر هذا النشاط بداعيات تراجع الأسعار العالمية للنفط وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، تلك التداعيات التي يظهر أكبر تأثير لها على النشاط الاقتصاد في السعودية عام 2015 والذي ارتفع معدل البطالة إلى (9،14%). وفي ظل إجراءات الضبط المالي، وقد شهد تراجع الأسعار العالمية للنفط بنسبة (6،24 %) لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2003، بلغ (96،29) دولار للبرميل وفق متوسط أسعارسلة أوبك، وبانخفاض نسبته (25%) مقارنة بالاسعار المسجلة خلال الربع الرابع من عام 2015 البالغة (72،39) دولار للبرميل الواحد[40]. ويعكس التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) نسبة التغير السنوي على تكلفة المستهلك العادي في متوسط الحصول على سلة من السلع والخدمات التي قد تكون ثابتة أو تتغير في فترات زمنية محددة سنويا. وقد أغلق التضخم عند حوالي (3 %) في عام 2014 وكانت معدلات البطالة الأدنى بلغت منذ عام 2013إلى (9،11 %) والتي قد يكون نجم عنها زيادة في الدخل المتاح. ومع ذلك، بلغ متوسط التضخم إلاجمالي (9،2 %) في عام 2014 وهو الأدنى مستوى منذ عام [41]2007. وكما يوضح في الجدول (1).

جدول (1)
معدل التضخم والبطالة في السعودية للفترة (2012 – 2015) %

السنة	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	% 9،2	% 5،2	% 0،3	% 7،2
معدل البطالة	% 2،12	% 9،11	% 7،11	% 9،14

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المصدر
(1): التحليل الاقتصادي الكلي للمملكة العربية السعودية، بوابة جدة الاقتصادية، غرفة تجارة جدة، 2015. ص، ص18 - 21. www. Jeg .org . sa
(2) مؤسسة النقد العربي السعودية ، تقرير التضخم للربع الثالث من عام 2016 ، ص 6 . بيانات التضخم(2015) (3) – صندوق النقد الدولي ، تقرير القضايا المختارة للملكة العربية السعودية ، واشنطن ، 2015 ، ص 84 . بيانات البطالة (2015) .

لقد انخفض معدل البطالة من (2،12 %) عام 2012 مقابل (7،11 %) عام 2014 بسبب أرتفاع الأسعار العالمية للنفط لقد كان سعر برميل النفط بلغ (5،109) دولار للبرميل الواحد عام 2012، انخفض إلى (9،105) دولار للبرميل الواحد عام 2013 وهذا لم يوثر على الاقتصاد السعودية حتى عند انخفاض سعر النفط إلى (2،96) دولار للبرميل النفط عام 2014، ذلك بسبب ارتفاع صادرات النفط السعودية والتي

بلغت (0،9701) ألف برميل يومياً عام 2014 مقابل (0،9640) ألف برميل يومياً عام 2013 وبنسبة زيادة بين عامي 2013 – 2014 بلغت (6،0 %) ومن خلال ذلك فإن الاقتصاد السعودي من الاقتصادات الريعية التي تتأثر بأسعار النفط العالمية فمع تراجع الإيرادات النفطية، تباطأ نمو النقد والائتمان، وانخفضت عائدات التصدير الإيرادات الحكومية، وعلى الرغم من تراجع الواردات والإنفاق الحكومي سجلت أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي عجزاً وتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية مع تحرك السعودية لمواجهة ضعف أسواق النفط العالمية بخفض الإنتاج. في حين تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي .وقد انخفضت أسعار الأسهم ،وارتفعت نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي[24]. وحسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد السعودي أنه يمكن أن يكون تأثير الزيادات المتدرجة في أسعار الطاقة على التضخم محدوداً لعدة أسباب، فالمنتجات المرتبطة بالطاقة من المرافق العامة، المياه، والغاز، والكهرباء، ووقود النقل والتي تشكل في مجملها نحو (7،3%) من مجموعة سلة مؤشر أسعار المستهلكين. ويمكن أن يكون تأثير الزيادة في أسعار البنزين والديزل أكبر على فئات الدخل المتوسط والمرتفع في المملكة مع زيادة حصتها في الإنفاق على وقود النقل عن غيرها[43]. وهذا مايؤدي إلى ارتفاع التضخم نتيجة زيادة أسعار السلع والخدمات بسبب انخفاض أسعار النفط مما أدى بالمختصيين بالشأن الاقتصادي في السعودية إلى رفع أسعار المشتقات النفطية لتعويض الانخفاض أسعار النفط العالمية والتي انخفض (50 %) .

أما البطالة في السعودية، فلن يكون الحل من خلال إحلال العامل السعودي مكان العامل الوافد، بل بإحلال العامل السعودي مكان عدد من العمال الوافدين. بما أن الإنتاجية هي ما ينتجه العامل خلال يوم واحد من العمل عليه، يمكن خفض عدد العمالة المطلوبة لأي وظيفة بواسطة المكننة والتدريب المناسب بحيث يتم ربط مستوى الأجور بالإنتاجية لتتناسب مع مستوى المعيشة السائد في الدولة ومن دون رفع نسبة التضخم، بل يمكن خفض نسبة التضخم كلما ارتفع مستوى الإنتاجية[44]. وبذلك يرتفع مستوى المعيشة إلى الحد الذي يحقق الرضى المادي والمكانة الاجتماعية للعاملين. ويجعل الناس يقبلون على الوظائف التي قد يعتبرونها متدنية ولا تليق بكرامة العامل الوطني. ولهذا فإن التحدي الحقيقي هو في كيفية تحقيق توظيف العمالة الوطنية وخريجي الجامعات ورفع مستوى الأجور بدون رفع مستوى التضخم، أو بتضخم محدود يتناسب مع مستوى الأجور المرتفعة ويحقق في النهاية رفع مستوى المعيشة الحقيقي، ومستوى الرفاهية للمواطن السعودي. إن زيادة المنافسة الشديدة على توظيف العمالة الرخيصة، مما يقلّل من الحوافز للاستثمار طويل الأجل في التدريب والتأهيل أو الإنفاق على المكننة والتقنيات الحديثة التي يمكن توفيرها للعمالة.فعندما ينخفض الطلب على المهارات، يقل معروضها، ويعزف الأفراد عن الاستثمار في تدريب وتأهيل المطلوبين، كما يحجم رجال الأعمال عن الإنفاق على التدريب والتأهيل للعمالة الوطنية طالما توفرت العمالة الوافدة الرخيصة [45] ففي المملكة العربية السعودية مثلاً نجد أن نسبة البطالة بين المواطنين السعوديين بلغت (1،9 %) للذكور و (3،26 %) للإناث [46]. لقد بلغ إجمالي الإيرادات السعودية (279) مليار دولار أمريكي وكانت قيمة النفقات الحكومية (3،293) مليار دولار أمريكي، وقد حدث عجزاً مالياً في السعودية بلغ(14.4) مليار دولار للمرة الأولى منذ عام 2009 عندما انخفضت أسعار النفط لفترة وجيزة بسبب

الأزمة المالية العالمية ساهم التوازن المالي بنسبة (- 1.9%) في الناتج المحلي الإجمالي في عام2014. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى النفقات الكبيرة أكثر من أن يكون ذلك بسبب الانخفاض في عائدات النفط. وقد تجاوز الإنفاق الحكومي في عام 2014 النفقات في الميزانية بنسبة (29 %) وكانت المرة الثانية التي يحصل بها هذا بعد الزيادة في الانفاق بنسبة (30%) في عام 2011 والتي تم التركيز على إعانات البطالة، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير مساكن بأسعار منخفضة [47] . وقد سجل متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة لجميع المدن في السعودية خلال الربع الثالث من عام 2016 أرتفاعاً بلغت نسبته (2،0%) مقارنة بالربع الاول من عام 2015 إذ سجلت مدينة عرعر أعلى نسبة ارتفاع بلغت نسبته (5،1 %)، تليها مدينة الباحة في المرتبة الثانية بنسبة (8،0 %)، تليها في المرتبة الثالثة مدينةالدمام بنسبة (7،0%). ثم مدينة الطائف بنسبة (5،0%)، ثم مدينة أبها بنسبة (3،0%)، ثم مدينتي المدينة المنورة والرياض بنسبة (2،0%)، ثم مدينتي جدة وحائل بنسبة (1،0%). كما سجل الرقم القياسي العام انخفاضاً خلال الربع الثالث في كل من مدينة بريدة بنسبة (5،0%)، ومدينة مكة المكرمة بنسبة (3،0%)، ومدينة سكاكا بنسبة(2،0%)[48]. وكما موضح في الجدول (2). وسجل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في السعودية، حسب آخر بيانات صادرة من الهيئة العامة للإحصاء ارتفاعاً بلغت نسبته (70%) خلال الربع الثاني من عام 2016 مقارنة بالربع الاول. وسجل انخفاضاً بنسبة (7،6%)، مقارنة بالربع الثاني من عام 2015. وعليه فإن مخفض الناتج المحلي الإجمالي يقيس معدل التضخم على المستوى الكلي للاقتصاد، ويختلف عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي يستهدف الاستهلاك النهائي فقط، بينما يستهدف مخفض الناتج المحلي الإجمالي كل القطاعات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية، وذلك حسب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي، لذا يعد معامل التخفيض مقياساً غير مباشر للتغير في المستوى العام للأسعار. كما يبين الجدول (2).

جدول (2)
متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة حسب المدن في السعودية للفترة (2014 – 2016) سنة الاساس (100 = 2007)

الرقم القياسي العام	2014	2015	الربع الأول 2016	الربع الثاني 2016	الربع الثالث 2016	معدل التضخم %	
						2015/2014	الربع الثاني والثالث 2016
السعودية (جميع المدن)	7،126	1،130	1،137	7،137	0،138	7،2	2،0
الرياض	9،129	0،135	7،144	6،144	8،144	9،3	2،0
مكة المكرمة	6،122	9،126	8،132	9،133	5،133	5،3	0،- 3
جدة	1،126	3،129	0،137	3،140	4،140	6،2	1،0
الدمام	0،135	7،133	6،137	3،138	3،139	9 -،0	7،0
المدينة المنورة	6،120	7،124	2،129	7،129	0،130	4،3	2،0
الطائف	1،123	2،127	3،132	3،131	9،131	3،3	5،0
الهفوف	6،122	6،124	1،129	3،129	2،129	6،1	1 -،0
أبها	3،120	2،123	6،128	8،128	2،129	4،2	3،0
بريدة	5،122	9،123	3،131	4،130	7،129	1،1	5 -،0
تبوك	5،119	128.9	2،124	2،124	0،124	8،7	1 -،0
حائل	7،125	2،127	3،131	0،131	1،131	1،1	1،0
جازان	1،134	1،142	9،155	1،157	8،156	0،6	1 -،0
نجران	1،125	5،128	2،137	4،137	8،137	7،2	1 -،0
الباحة	1،125	5،130	5،142	2،141	4،142	4،4	8،0
عرعر	5،114	1،120	3،130	6،130	5،132	9،4	5،1

المصدر :- مؤسسة النقد العربي السعودي ، تقرير التضخم للربع الثالث من عام 2016 ، ص 8 .

وقد سجل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في السعودية، حسب آخر بيانات صادرة من الهيئة العامة للإحصاء ارتفاعاً بلغت نسبته (70%) خلال الربع الثاني من عام 2016 مقارنة بالربع الأول. وسجل انخفاضاً بنسبة (7،6%)، مقارنة بالربع الثاني من عام 2015. وبما أن مخفض الناتج المحلي الإجمالي يقيس معدل التضخم على المستوى الاقتصاد الكلي، ويختلف هذا المنخفض عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي يستهدف الاستهلاك النهائي فقط، بينما يستهدف مخفض الناتج المحلي الإجمالي كل القطاعات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية، وذلك حسب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي، لذا يعد معامل التخفيض مقياساً غير مباشر للتغير في المستوى العام للأسعار. ومن المتعارف عليه استخدام مخفض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي يهدف استبعاد أثر التغير في أسعار النفط على الاقتصاد المحلي، إذ حقق مخفض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ارتفاعاً في الربع الثاني من عام 2016 بلغت نسبته (0،3%) مقارنة بالربع الثاني من عام 2015، وسجل ارتفاعاً نسبته (6،0 %) مقارنة بنفس الربع من العام السابق، وكما يشير إلى ذلك الجدول (3): لقد كان من الضروري أن تتأثر مستويات الأسعار إزاء الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق وفي مستويات الدخول لسكان في السعودية. بالإضافة إلى التغيرات في الاسعار لمختلف السلع والخدمات في العالم ، إذ يتم استيراد الجزء الأكبر من الاحتياجات المعيشية للسكان. وعليه فلقد شهدت السعودية ارتفاعاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بدرجات متفاوتة

جدول رقم (3)
مخفض الناتج المحلي الإجمالي السعودي
للفترة (2015 – 2016) سنة الأساس (2010=100)

السنة	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	الربع الاول 2016	الربع الثاني 2016
الناتج المحلي الاجمالي (مليون ريال)					
بالاسعار الجارية	392،631	220،604	795،547	881،565	291،597
بالاسعار الثابتة	634382	627688	636986	641474	633050
مخفض الناتج المحلي الاجمالي	1،101	3،96	0،86	2،88	4،94
التغير الربعي %	0،0	8 -،4	7 -،10	6،2	0،7
التغير السنوي %	8 -،16	4 -،19	8 -،15	8 -،12	7-،6
الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (مليون ريال)					
بالاسعار الجارية	439393	435090	398970	444315	433831
بالاسعار الثابتة	345129	346380	355377	365579	346622
مخفض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	4،124	6،125	3،112	5،121	3،125
التغير الربعي %	1-،3	0،1	6 -،10	3،8	0،3
التغير السنوي	5،5	8،3	6،1	4 -،4	6،0

المصدر : - مؤسسة النقد العربي السعودي ، تقرير التضخم للربع الثالث من عام 2016 ، ص 9 .

المحور الرابع/معالجة ظاهرة التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي

مهما يكن من أمر فإن الرأي الاقتصادي المقبول هو نمو الناتج المحلي الإجمالي يزيد من فرص العمل ويقلل البطالة، وهو ماحصل مع الدول الصناعية خلال الستينات من القرن الماضي عندما ارتفع النمو حوالي (5،3%) وانخفضت البطالة حوالي(4%)، وخلال نفس الفترة انخفض النمو لدى الولايات المتحدة وزادت البطالة. أما عملية تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال الاعتماد على سياسات اقتصادية تستند إلى عدة مؤشرات أهمها مستويات التضخم والنمو، والتي تعتمد على عاملي الطلب والعرض

في القطاعين النقدي والحقيقي[49]. لقد حققت السعودية ،غالبا معدلات نمو مرتفعة مصحوبة بانخفاض التضخم . ولم تحقق أداء مماثلا لأداء السعودية سوى ماليزيا وشيلي. وقد يكون النمو قويا فيها بسبب النمو السريع في الإنفاق من المالية العامة . ويعزى نجاح السعودية في هذا الصدد إلى حد ما لمرونة أسواق العمل ودعم الطاقة وهما من الأمور التي يرجح أن تكون قد أدت دوراً في تخفيف تقلبات الاقتصاد الكلي ومخاطر المرض الهولندي. وشهد الاقتصاد السعودي تطورات كبيرة في الماضي القريب، ولكن من الضروري زيادة تنويع القاعدة الاقتصادية. ووفقا لما ورد في خطة التنمية التاسعة في ظل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية حيث أدركت خطط التنمية المتعاقبة المخاطر الكامنة في الاعتماد الأحادي والكثيف على إنتاج النفط الخام وتصديره. واستخدمت الحكومة العائدات النفطية المتنامية لزيادة استثماراتها في تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية العامة[50]. وزادت حصة الناتج غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي زيادة مطردة، بيد أن تنويع الصادرات كان بدرجة أقل. وعلى الرغم من قوة نمو الصادرات غير النفطية، فقد ظلت تمثل نسبة محدودة من إجمالي الصادرات ويتركز معظمها في منتجات وثيقة الارتباط بالنفط [51] ويتضح من تجارب الدول المصدرة للنفط أن تنويع النشاط الاقتصادي عملية طويلة ومعقدة . ولا توجد أي مؤشرات على أن السعودية تعاني من مشكلات المرض الهولندي المعتادة التي تعوق وجود قطاع تجاري غير نفطي منافس، وإن كانت الإيرادات النفطية قد تزاحم إنتاج السلع التجارية بطرق أخرى . وغالبا ما يمثل القطاع العام خياراً وظيفيا أكثر جذبا للعاملين مقارنة بالقطاع الخاص بما يقدمه من أجور أعلى نسبيا، لا سيما للعاملين الأقل مهارة. وبالنسبة للشركات، فإن إنتاج السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية للسوق المحلية يمثل مصدراً للربح أكثر موثوقية من وضع خطط الأعمال للدخول في أنشطة تصديرية تنطوي على قدر أكبر من المخاطر. ولذلك فإن تحقيق هدف الحكومة في زيادة تنويع القاعدة الاقتصادية سيقتضي التصدي لهذه الحوافز والعمل في الوقت نفسه على تنفيذ مزيد من الإصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال ورفع مستوى التعليم والمهارات لدى القوة العاملة. وتعتمد السعودية تشريعات يتعلق بالسماح لأصحاب العمل بإنهاء عقود عمل موظفيهم[52] . وبالنسبة للتكاليف المصاحبة للاستغناء عن العمال الزائدة، السعودية واثنان من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (الكويت وقطر) مدفوعات إنهاء الخدمة عند الاستغناء عن العمالة الزائدة بعد (10) سنوات من العمل المتواصل تمنح المملكة مدفوعات إنهاء الخدمة بما يعادل أجر (5،32) أسبوعاً، وهي أعلى مما في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي اقتصادات أوروبية مختارة، وكذلك في دول مجموعة (بريكس) ما عدا الصين. لذلك فإن هناك أهمية لزيادة تنويع النشاط الاقتصادي في السعودية لأربعة أسباب[53] .

أولاً :- لأنها ستقلل من تعرض الاقتصاد لمخاطر التقلبات في أسواق النفط العالمية .

وثانياً :- أنها ستساعد على توفير فرص العمل اللازمة في القطاع الخاص لاستيعاب الشباب والأعداد المتزايدة من السكان في سن العمل ضمن القوى العاملة .

ثالثا : - أنها ستساعد على زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو القابل للاستمرار .

رابعاً : - أنها ستساعد على إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع .

وعليه فان النظرية الحديثة للتضخم ، ـ تستند إلى أن معدل البطالة الأكثر أنخفاضاً والمتواصل والذي يمكن للدولة من التمتع به من دون الدخول في مخاطر التضخم المرتفع إذ عند هذا المعدل سوف لن يتحرك معدل التضخم صعوداً أو نزولاً إذ ستتوافق كل من الضغوط التصاعدية للأجر الناجمة عن النقابات العمالية مع الضغوط التنازلية للأجر الناجمة عن البطالة[54] . لذلك فإن هذه العلاقة ترتبط بالاقتصاد السعودي إذ عند انخفاض أسعار النفط العالمية سوف يكون هناك ركود في الاقتصاد السعودي مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتنخفض الاسعار وترتفع معدلات البطالة. ويمكن خفض معدلات البطالة المحتملة وتخفيف أعباء المالية العامة في الاقتصاد السعودي من خلال إصلاحات سوق العمل الناجحة التي تؤدي إلى زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص .إذا أدت إصلاحات سوق العمل على سبيل المثال إلى زيادة في نسبة المواطنين الذين يحصلون على وظائف في القطاع الخاص بمقدار (10%) من المستوى الحالي إلى (32%) بحلول عام 2020 ، فسينتج عن ذلك حصول المواطنين على (2،1) مليون وظيفة من مجموع الوظائف البالغ عددها (7،1) مليون وظيفة سيوفرها القطاع الخاص بحلول عام 2020 . وفي هذا السيناريو، يتراجع معدل البطالة إلى (1،5 %) بأفتراض أستمرار الحكومة في تعيين مواطنين بنفس المعدل المفترض وإن أمكانات الحكومة تتيح خفض النمو في تعيين المواطنين في القطاع العام إلى اقل من (2 %) سنويا وهو مايؤدي إلى إبقاء فاتورة الأجور ومعدل البطالة في مستوى قريب من مستويات 2014 لكل منهما[55] أما تعيين المواطنين في القطاع الخاص يؤدي إلى خفض معدل البطالة وخفض أجور القطاع العام . ولايزال التضخم منخفضاً في السعودية على الرغم من قوة النمو، وظل ارتفاع أدنى من معدلاته لدى شركائها التجاريين . وأدى ذلك إلى الحد من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي .وفي حين أسهم عدد من السياسات في هذا الاتجاه، بما في ذلك مصداقية ربط سعر الصرف، فقد أدى عرض العمالة الأجنبية بمرونته شبه الكاملة إلى الحد من ضغوط الأجور، وأدت التدفقات الخارجة من تحويلات العاملين إلى خفض الطلب المحلي على السلع والخدمات غير التجارية[56]. والجدول (4) الآتي يوضح توقعات توظيف العمالة والأجور في الفترة (2014 – 2020)، والذي يفترض السيناريو (*1) أن نسبة المواطنين في القطاع الخاص تظل هي نفس نسبتهم في 2014 وفي حدود (21%)، وأن معدل مشاركة العمالة يواصل التحسن الذي شهده مؤخراً ولكن بوتيرة أبطأ، بحيث يصل عدد الداخلين الجدد في سوق العمل (6،1) مليون شخص على مدى السنوات الست القادمة . ويظل معدل نمو التوظيف في القطاع العام في مستوى (7،3%) ويُفترض نمو معدلات الأجور بنسبة (2%) سنويا في جميع السيناريوهات ويفترض السيناريو (**2) استمرار تحسن نسبة المواطنين في القطاع الخاص بحيث تبلغ (23 %) بحلول 2020 واستمرار الاتجاه العام السائد في الفترة الأخيرة في نمو عدد الداخلين في سوق العمل بنفس الوتيرة. ويظل معدل نمو التوظيف في القطاع العام في مستوى (7،3 %) .

أما السيناريو(***3) يفترض أن الحكومة تهدف إلى إبقاء معدل البطالة في مستوى عام 2014 بزيادة معدل نمو التوظيف في القطاع العام ليصل إلى (2، 5 %) سنويا. واستنادا إلى الاتجاهات الماضية، يتوقع ألا يوفر القطاع الخاص عددا كافيا من الوظائف لاستيعاب الداخلين. وبالنظر إلى توقعات خبراء الصندوق بشأن النمو غير النفطي للفترة 2015 – 2020 ، تشير الاتجاهات العامة الماضية إلى أن عدد الوظائف التي سينشئها القطاع الخاص ستكون في حدود (7،1) مليون وظيفة[57] .

جدول رقم (4)
توقعات توظيف العمالة وفاتورة الاجور للفترة (2014 – 2020) بالالاف

السنة	2014	2020		
		سيناريو *1	سيناريو **2	سيناريو ***3
القوى العاملة السعودية	5577	7180	7389	7389
الموظفون في القطاع العام	3270	4066	4066	4420
الموظفون في القطاع الخاص	1656	2040	2111	2111
العاطلون عن العمل	651	1073	1212	858
معدل البطالة %	7،11	9،14	4،16	7،11
فاتورة الاجور / إجمالي الناتج المحلي %	9،11	6،13	6،13	7،14

المصدر :- صندوق النقد الدولي ، تقرير القضايا المختارة للملكة العربية السعودية ، واشنطن ، 2015 ، ص 84 .

وعليه فإن زيادة عدد المواطنين الذين سيلتحقون بوظائف في القطاع الخاص ستتراوح من(380) ألف إلى (450)ألف مواطن إذا كانت نسبة الوظائف الجديدة التي ستؤول إلى المواطنين تظل في مستوى 2014 البالغ (21 %) أو تستمر في الزيادة في السنوات القادمة. كما حدث في السنوات الأخيرة نتيجة لإصلاحات سوق العمل، لتصل إلى (23%) في عام 2020، واذا افترضنا أنه ايضاً الحكومة ستعين مواطنين بمعدل نمو(7،3%) سنويا كما هو متوقع في السيناريو الأساسي، فسيتم استيعاب (800) ألف مواطن سعودي في القطاع العام. ومن شأن ذلك أن يترك ما بين (450) ألف و (700) مواطناً سعودياً عاطلين عن العمل، وأن يتراوح معدل البطالة من (9،14%) إلى (4،16%) بحلول عام 2020. وما لم يتم إجراء إصلاحات لزيادة عدد الوظائف للمواطنين في القطاع الخاص، فسترتفع معدلات البطالة بين المواطنين أو ستضطر الحكومة إلى استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل في القطاع العام وتشهد زيادة أكبر في فاتورة الأجور. وحسب توقعات السيناريو الأساسي الوارد في الفقرة السابقة، لن تقتصر النتيجة على تزايد نسبة البطالة وانما سترتفع كذلك فاتورة الأجور لتقترب من نسبة (14%) من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2020 وعلاوةً على ذلك، إذا كانت الحكومة تستهدف إبقاء معدل البطالة ثابتا في مستويات 2014 فسيتعين أن يبلغ معدل نمو الوظائف في القطاع العام (2،5 %) سنوياً خلال الفترة 2015-2020، وسيؤدي ذلك إلى زيادة فاتورة الأجور إلى نحو (15%) من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2020[58].

الاستنتاجات والتوصيات

اولا ـ الاستنتاجات

1 – يحدث التضخم نتيجة اختلال القطاعات الاقتصادية المختلفة، أما البطالة فإنها تحدث عند حدوث الأزمات الاقتصادية وتختص بعنصر العمل الذي يمارس من قبل الأشخاص بسن العمل.

2 – إن هناك تأثيراً لكل من البطالة والتضخم على الاقتصاد السعودي ، إذ إن البطالة لها آثار على الفرد والمجتمع اقتصادياً، فإنها تفقد الفرد الدخل والحركة، أما البطالة فإن أثارهاعلى المجتمع هي الشرور والجرائم نتيجة الفراغ والقلق، وكذلك تعطل طاقات قادرة على الإنتاج.

3 – إن الاقتصاد السعودي يتسم بخاصيتين أساسيتين هما اعتماده على القطاع النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة، إذ إن الايرادات النفطية تشكل نحو(90%) من إيرادات المالية العامة للحكومة المركزية

ونحو(85%) من إيرادات التصدير، بينما يشكل قطاع النفط أكثرمن (40%) من إجمالي الناتج المحلي الكلي، وربط سعر الصرف الريال السعودي بالدولار الامريكي.

4 – إن معدل التضخم في السعودي عام 2014 بلغ (0،3 %) نتيجة تقلبات أسعار النفط بين الارتفاع السريع بالأسعار والانخفاض البطيء والتي أدت إلى انتعاش الاقتصاد السعودي المعتمد بالأساس على الإيرادات النفطية، أما مشكلة البطالة في السعودية فتختص بـ (الإنتاجية) إذ لن يكون الحل من خلال إحلال العامل السعودي مكان العامل الوافد، بل بإحلال العامل السعودي مكان عدد من العمال الوافدين .

5 – لقد حقق مخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ارتفاعاً في الربع الثاني من عام 2016 بلغت نسبته (0،3 %) مقارنة بالربع الثاني من عام 2015 ، وسجل ارتفاع نسبته (6،0 %) مقارنة بنفس الربع من العام السابق .

6 – إن الاهتمام في زيادة تنويع النشاط الاقتصادي في السعودية يقلل من تعرض هذا الاقتصاد لمخاطر التقلبات في أسواق النفط العالمية، وكذلك تخفيض معدلات التضخم والبطالة .

ثانيا ـ التوصيات

1 – ضرورة صياغة إستراتيجية اقتصادية للتقليل من حدة التضخم والبطالة من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه مستقبل الاقتصاد السعودي .

2 – التقليل من الاعتماد على النفط، والاهتمام بمختلف القطاعات الاقتصادية، لزيادة الأيدي العاملة من خلال زيادة الاستثمارات، وزيادة المشاريع الاقتصادية كثيفة العمل .

3 – الاستفادة من الخبرات الاقتصادية في المجتمع السعودي، من أجل رسم سياسة اقتصادية واضحة في تنمية الاقتصاد السعودي .

4 – رسم سياسة نقدية عن طريق تعتمد على العملة السعودية في التعاملات الخارجية ، وربط العملة السعودية بالعديد من العملات وعدم الاعتماد على الدولار الإمريكي في التعاملات الخارجية .

5 – زيادة التوظيف في المؤسسات الحكومية وتشجيع القطاع الخاص، وتخفيض العمالة الوافدة والاعتماد على العمالة المحلية للتقليل من حدة البطالة .

الهوامش والمصادر

اولا ـ الهوامش

1 – علي بابان، التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية (اعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية) ، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، بغداد، 2006، ص ص6 – 7 .

2 – بتول مطر عبادي الجبوري، الانفاق الحكومي واثره في التضخم والبطالة في بلدان مختارة للمدة (1985–2004)، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القادسية العراق، 2006، ص66. 3 – محمد حسن خنجر، مسار التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2007) واتجاهاتها المستقبلية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية بغداد، 2010، ص8 .

4 – المصدر نفسه، ص8 .

5 – المصدر نفسه، ص، ص8 – 9 .

6 – طاهر مردان، مبادىء الاحصاء الاقتصادي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن 1977، ص، 183 – 184 .

7 – جاسم الموسوي، البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة، شبكة المعلومات. http//www.ku. Alirak. Com .

8– المصدر نفسه، الانترنيت .

9 – البطالة، الموسوعة الحرة . http//www.wikipedia . com

10 – نجله شمعون شيلمون الجلبي، تحليل تكاليف التضخم واثرها على مستوى المعيشة بالعراق للمدة (1990 – 2012)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص، 11 – 12 .

11 – المصدر نفسه، ص 17 .

12– طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي) دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2009، ص، ص 273 – 275 .

13 – المصدر نفسه، ص، ص 275 – 278 .

14 – احمد محمد اسماعيل، خميس ناصر رشيد، اسباب البطالة بين خريجي الجامعات مجلة تنمية الرافدين، العدد (100)، المجلد 23، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص ص 223 – 224.

15 – محمد حسن خنجر، مصدر سابق، ص 11 .

16 – عبد الوهاب الامبن، زكريا عبد الحميد باشا، مبادىء الاقصاد الكلي، الجزء الثاني دار المعرفة، الكويت، بدون سنة طبع، ص، ص 196 – 197 .

17 – نايف الموزان، البطالة اسبابها وعلاجها، صحيفة الجوف الالكتروني. http//www. Juef . com

18 – المصدر نفسه، الانترنيت .

19 – طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري ، مصدر سابق ، ص 215 – 216 .

20 – المصدر نفسه، ص 216 .

21 – التضخم والبطالة، . http//www.ugaaa.edu. ps

22 – نايف الموزان، مصدر سابق، الانترنيت .

23 – العلاقة بين البطال والتضخم. www . kua . edu . sa

24 – صحراوي محمد نجيب، دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطال والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980 -2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر، 2016، ص 14 .

25 –فنوني حبيب(وأخرون)، البطالة والتضخم في الجزائر(دراس العلاقة بين الظاهرتين) للمدة (1990 – 2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العد(11) جامعة معسكر، الجزائر، 2014، ص116 .

26– فنوني حبيب (وأخرون)، مصدر سابق ، 116 .

27 – صحراوي محمد نجيب، مصدر سابق، ص 15-16 .
28 – المصدر السابق ، ص16 .
29 – المصدر السابق ، ص117 .
30 – المصدر نفسه ، ص117 .
31 – المصدر نفسه ، ص118 .
32 – علاقة تضخم الاسعار بالبطالة http// www. Alarabiy . net
33 – المصدر السابق، الانترنيت .
34 – المصدر نفسه، الانترنيت .
35– التوقعات المستقبلية للاقتصاد، القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، 2014 ص 2 .
http//www. Alkhabeer . com .
36– هنري ج شاؤول، قراءة لميزانية المملكة العربية السعودية لعام 2014، السعودية 2013 ص2
37 – هنري ج شاؤول، مصدر سابق، ص 2 .
38– صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية، تقرير القضايا المختارة، واشنطن 2015، ص5 – 6
39– فارس كرم، التضخم في السعودية على أساس سنوي . http//www.aa.tr.com
40– صندوق النقد العربي، تقرير توقعات النمو الاقتصادي والتضخم، 2016، ص 16.
41– التحليل الاقتصادي الكلي للملكة العربية السعودية، بوابة جدة الاقتصادية، غرفة تجارة جدة ، بدون سنة طبع ، ص 18 – 21 .
42– صندوق النقد الدولي ، تقرير القضايا المختارة ، مصدر سابق ، ص 7 .
43– المال الاقتصادية ، تأثير الزيادات المدرجة لابعاد الطاقة على التضخم في السعودي .
http// www . maaal .com .
44– مركز الجزيرة للدراسات، اشكالية البطالة في السعودية، الاسباب والحلول .
http//www. Studies . alijazeera . net .
45 – المصدر السابق، الانترنيت .
46– عمر بن حكمت بن بشير بن ياسين، البطالة ومنهج التربية الاسلامية في معالجتها رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، 2008، ص 7 .
47– التحليل الاقتصادي الكلي للمملكة العربية السعودية، بوابة جدة الاقتصادية، مصدر سابق ص 15 .
48– مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير التضخم للربع الثالث من عام ، 2016 ، ص6.
49– اياد كاظم حسون، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق، للمدة (1980 – 2010) مع أشارة لبلدان مختارة، أطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق 2014، ص52 - 53
50– صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الاوسط وأسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية معالجات التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، واشنطن، 2015، ص39 – 61 .
51 – صندوق النقد الدولي، مصدرسابق، ص 61 .

52– المصدر السابق، ص 61 – 74 .

53– المصدر السابق نفسه، ص77 .

54– محمد حسن خنجر، مصدر سابق، ص 21 .

55 – المصدر نفسه، ص 21 .

56– صندوق النقد الدولي، تقرير القضايا المختارة ،مصدر سابق، ص 84 – 85 .

57– المصدر السابق نفسه، ص 85.

58– المصدر نفسه، ص 85 .

ثانيا ـ المصادر

أ – الكتب

1 – البياتي، طاهر فاضل. الشمري، خالد توفيق، مدخل إلى علم الاقتصاد(التحليل الجزئي والكلي)، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2009 .

2 – الامبن، عبد الوهاب. باشا، زكريا عبد الحميد، مبادىء الاقصاد الكلي، الجزء الثاني دار المعرفة، الكويت، بدون سنة طبع .

3 – شاؤول، هنري، قراءة لميزانية المملكة العربية السعودية لعام 2014، السعودية 2013

4 – مردان، طاهر، مبادىء الاحصاء الاقتصادي، دار المستقبل للنشر، الاردن، 1977 .

ب ـ المجلات العلمية والدوريات

5 – أسماعيل، أحمد محمد. رشيد، خميس ناصر، اسباب البطالة بين خريجي الجامعات مجلة تنمية الرافدين، العدد (100)، المجلد 23، جامعة بغداد، العراق، 2011 .

ج – التقارير

6 – التحليل الاقتصادي الكلي للملكة العربية السعودية، بوابة جدة الاقتصادية، غرفة تجارة جدة بدون سنة طبع

7– صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الاوسط وأسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية معالجات التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، واشنطن، 2015 .

8– صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية، تقرير القضايا المختارة، واشنطن 2015.

9– صندوق النقد العربي، تقرير توقعات النمو الاقتصادي والتضخم، 2016 .

10– علي بابان، التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية(اعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية) المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، بغداد، 2006 .

11– مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير التضخم للربع الثالث من عام، 2016 .

د – الرسائل الاطاريح

12 – الجبوري، بتول مطر عبادي، الانفاق الحكومي واثره في التضخم والبطالة في بلدان مختارة للمدة (1985– 2004)، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القادسية العراق، 2006 .

13 – الجلبي، نجله شمعون شيلمون، تحليل تكاليف التضخم واثرها على مستوى المعيشة بالعراق للمدة (1990 – 2012)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ، 2015 .

14 – بن ياسين، عمر بن حكمت بن بشير، البطالة ومنهج التربية الاسلامية في معالجتها رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، 2008 .

15 – حسون، اياد كاظم، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق، للمدة (– 2010 1980) مع أشارة لبلدان مختارة، أطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق 2014 .

16 – خنجر، محمد حسن، مسار التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2007) واتجاهاتها المستقبلية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية بغداد، 2010 .

ي – الموقع الالكتروني [الانترنيت]

17 – البطالة، الموسوعة الحرة . http//www.wikipedia . com

18 – التضخم والبطالة، الفصل السادس . http//www.ugaaa.edu. ps .

19 – الخبير المالي، التوقعات المستقبلية للاقتصاد ، القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، 2014،ص 2 .. www. Alkhabeer . com/

20 – المال الاقتصادية، تأثير الزيادات المدرجة لابعاد الطاقة على التضخم في السعودي .
http// www . maaal .com .

21 – الموسوي ، جاسم ، البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة ، شبكة المعلومات . http//www.ku. Alirak. Com .

22 –مركز الجزيرة للدراسات، اشكالية البطالة في السعودية، الاسباب والحلول.
http//www. Studies . alijazeera . net .

23 – كرم، فارس، التضخم في السعودية على أساس سنوي. http//www.aa.tr.com

24 – نايف الموزان، البطالة اسبابها وعلاجها ، صحيفة الجوف الالكتروني
http//www. Juef . com .